الأصول التي يقوم عليها الإيمان بالأديان

لا بد من التأكيد ابتداء على أن الإيمان بالأديان تابع للإيمان بوجود الله ومتأخر عليه في المرتبة والحدوث، فمن لم يكن مؤمنا بوجود الله وخلقه للكون، فلن يكون مؤمنا بالأديان ولا متبع لها.

الأصول التي يرتكز عليها الإيمان بالأديان ترجع إلى سبعة أصول أساسية:

الأصل الأول :أن التعبد لله ضرورة فطرية ونفسية.

ومعنى هذا الأصل: أن التعبد لله والخضوع له أمر ملازم للإيمان بوجود الله وخلقه للكون، فكل من أمن بوجود الله وبأنه خالق للكون، فإنه يلزمه في ضرورة العقل أن يكون عابدا له وخاضعا لجلاله وكماله.

فلا يمكن تأسيس العبادة لله إلا بعد تأسيس الإيمان بوجوده سبحانه وخلقه للكون.

الأساسان اللذان يقوم عليهما استحقاق الله للعبادة:

الأساس الأول: الاتصاف بالكمال المطلق الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، فإن إيمان الإنسان بخلق الله للكون وتدبيره له يستلزم في ضرورة العقل أن يؤمن الإنسان بأن الله لا حدود لقدرته،

ويستلزم أنه لا يمكن للعباد أن يحيطوا بكماله المطلق،

وإيمان الإنسان بكماله المطلق يوجب عليه محبته وتعظيمه وإجلاله.

الأساس الثاني: الإنعام المطلق، فإذا كان الله هو الخالق للكون، فهذا يعني أنه المصدر لكل ما يحدث في هذا الكون، فهو إذن المنعم

الحقيقي،

من خلال هذين الأساسين يتبين أن وجوب التعبد لله والخضوع له راجع إلى أنه مستحق للعبادة، وليس راجعا إلى أن الله محتاج إلى عبادة الإنسان.

الأصل الثاني: أن التدين ملازم للمجتمعات الإنسانية في كل مراحلها:

معنى هذا الأصل: أن التعبد مكون أصيل في حياة الإنسان، وجزء جوهري لا ينفصل عن البينة الإنسانية، فلم يكن التدين طارئا على الحياة الإنسانية أو لاحقا عليها في التاريخ، وإنما هو موجود مع وجودها.

والتدين في حياة المجتمعات الإنسانية إنما هو استجابة للضرورات العقلية والدوافع الداخلية الفطرية التي يجدها الإنسان في نفسه،

والتدين ملازم للحياتية الإنسانية منذ أول نشأتها،

والتدين لم يكن عند الإنسان نتيجة دافع واحد وإنما نتيجة دوافع متعددة كامنة في داخل الكيان الإنساني.

مع قوة الدلالة الفطرية على أن التدين ملازم للحياة الإنسانية فإن النصوص الشرعية جاءت بتأكيد هذه الملازمة وتعزيزها،

}**فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون**،{ دلت على أن الله فطر الإنسان على الإيمان به وعلى توحيده.

وهناك دلالة تاريخية مع أنها ليست موثوقة بالدرجة الكافية، وهي

أنه توصل عدد من الدارسين إلى أن هناك شواهد تاريخية وأثرية من الأحافير وغيرها تدل على أن التدين ملازم لكل المجتمعات الإنسانية.

الأصل الثالث: أن الأصل في الديانة الإنسانية التوحيد للخالق:

إذا كان التدين ملازم للحياة الإنسانية، فإن الأصل في ذلك التدين هو التوحيد لله تعالى، ومعنى ذلك: أن البشرية في أول أمرها لم تكن تعرف تعدد الآلهة ولم تكن تعبد إلا إله واحد، وهو الله الخالق الرزاق المدبر، والشرك طارئ عليها وحادث بعد أن لم يكن، فآدم وأبناؤه ومن جاء بعدهم كانوا على التوحيد، ولم يقع الشرك في الناس حتى زمن نوح عليه السلام.

الأصل الرابع: أن التدين مطلب إنساني لا يمكن الاستغناء عنه:

حاجة الإنسان إلى التدين حاجة أساسية وليست ثانوية، تتصل بجوهر الإنسان وتتداخل مع كيانه وروحه، وتتوغل في أغوار أعماقه، وضرورة التدين لست مقتصرة على الفرد، وإنما شاملة للفرد والمجتمع.

من أدلة الواقع على أصالة الدين: أنك تلمس هذه الأصالة عند المقابلة بين الجماعة المتدينة والجماعة التي لا دين لها.

من أهم الأدلة التي يمكن من خلالها إثبات صحة كون الدين مطلبا إنسانيا

ملحا:

الدليل الأول: تقديم الإجابة الكافية على الأسئلة الوجودية، الإنسان ليس كغيره من أنواع الحيوان، فهو يسأل ويتأمل بالكون والوجود، وحياة الإنسان محاطة بأسئلة عميقة، ليس هناك مصدر يجيب على هذه الأسئلة مثل الدين، ومن تلك الأسئلة: من أين أتى الوجود؟ ومالحكمة من وجوده؟ وغيرها.

وقد أقر عدد كبير من العلماء الملاحدة وغيرهم بأن هذه لأسئلة لا يمكن للعلم أن يجيب عليها، ولا يستطيع الإنسان أن يقدم لها جوابا من خلال البحث في المعمل.

والدين الصحيح هو المصدر الوحيد الذي يقدم جوابا شاملا وكافيا عبى تلك الأسئلة.

الدليل الثاني: ضبط السلوك الإنساني، من أقوى ما يميز الحياة الإنسانية عن سائر أنواع الحيوان أنها منضبطة بسلوك محدد وقانون شامل، والدين من أقوى العوامل التي تساعد على ضبط السلوك الإنساني على المستوى الشخصي وعلى مستوى التعامل مع الآخرين.

على المستوى الشخصي، الدين يساع بشكل كبير جدا، وبصور فاعلة على إحداث الاستقرار النفسي والروحي في الحياة الإنسانية.

على مستوى التعامل مع الآخرين، الدين من أقوى العوامل التي تؤسس للوازع الداخلي، ذلكم الوازع يعد بمثابة المراقب الدائم لتصرفات الإنسان وأعماله سواء كان في مشهد من الناس والقانون أو لم يكن.

الدليل الثالث: فتح الآفاق الجميلة، يحتاج الإنسان إلى من يسليه في هذه الحياة التي لا تسلم من الكدر والكرب والضيق، ولا يقدم له التسلية في هذه

الحياة مثل الدين أبدا.

تتلخص أهم الآمال التي يفتح الدين آفاقها للإنسان في أربعة أمور رئيسية:

الأمر الأول: اللقاء بالله والأنس به والاستزادة من التعرف عليه، إيمان العبد بذلك يجعله في شوق دائم إلى لقاء الله وتطلع مستمر إلى رؤيته وسماع كلامه وحديثه، وتيقنه بحصول ذلك يحصل في نفسه انشراحا واسعا وفرحا عارما.

الأمر الثاني: اللقاء بالأحباب والمقربين، من فقد عزيزا أو حبيبا وحزن عليه، أو أحب لقاء عظماء الصالحين، فيعلم أنه سيلتقي بهم في دار غير الدار الدنيا، حينها تنفتح أمامه آفاق الأمل، وتنشرح نفسه.

الأمر الثالث: الظفر بالجزاء، المؤمن يعمل ويجهد في الدنيا، ويعمل الأعمال الخيرة، لأنه موعود عليها بالجزاء الكثير والعطاء الوفير من الله العزيز الكريم.

الأمر الرابع: تحقيق لعدالة، يرى الإنسان الظلم في الحياة الدنيا، وأصنافا من الجور والقهر، وأصحاب النفوس السوية والعقول المستقيمة ينتظرون القصاص من أولئك المجرمين وتحقيق العدالة إعطاء كل ذي حق حقه.

الأصل الخامس: امتناع التعارض بين الدين الصحيح والعقل الصريح:

الحكم بامتناع التعارض بين الدين والعقل يقوم على أسس علمية متعددة، ومن أهم تلك الأسس ثلاثة أسس رئيسة:

الأساس الأول: أن كلا من الدين الصحيح والعقل الضروري داخل ضمن دائرة الحق، والحق لا يمكن أن يقع التناقض فيه، وإنما يصدق بعضه بعضا.

الأساس الثاني: أن تحقق التعارض بين العقل والنقل مناقض للمقصد الأولي من الدين، وذلك أن الله تعالى يريد من إرسال الرسل وإنزال الكتب هداية الناس وإصلاح حالهم، فكيف يخاطبهم بما تحيله عقولهم؟!

وكيف يكلفهم بما يتناقض مع ما فطرهم عليه من المبادئ العقلية؟! فإن ذلك أبلغ المعارضة للمقصد الأولي للنبوة.

الأساس الثالث: أن الوحي المنزل أمر الناس بإعمال عقولهم، وحثهم أشد الحث على التأمل والتفكر والتعقل في آيات الله وأحكامه، فلو كان العقل الصريح يمكن أن يناقض الدين الصحيح فكيف يأمر بإعماله؟!

الأحوال التي يمكن للعقل أن يفرضها في العلاقة بين العقل والنقل:

الحال الأول: أن يقع التعارض بين العقل القطعي والنقل القطعي، وهذا أمر مستحيل.

الحال الثاني: أن يقع التعارض بين العقل القطعي والنقل الظني، في هذه الحال يقدم العقل القطعي، اكونه أقوى في الثبوت والدلالة.

الحال الثالث: أن يقع التعارض بين النقل القطعي والنقل الظني، وفي هذه الحالة يقدم النقل القطعي، لكونه أقوى في الثبوت والدلالة.

الحال الرابع: أن يقع التعارض بين النقل الظني والعقل الظني، وفي هذه الحالة يبحث عن المرجحات، ويقدم الدليل الذي قويت مرجحاته.

وهذا يدل على أن التعارض بين الدين والعقل لا يكون أمرا متحققا يعاب به الدين إلا بشرطين لا بد من توفرهما معا:

الأول: أن يكون الدين قطعيا في ثبوته ودلالته،

الثاني: أن يكون العقل قطعيا في دلالته،

فإن انتفى أحد هذين الشرطين فإن التعارض بينهما حينئذ لا يكون معيبا.

الأصل السادس :امتناع التعارض بين الدين الصحيح والعلم الصحيح:

الحكم بامتناع التعارض بين الدين والعلم يقوم على أسس علمية متعددة، ومن أهمها ثلاثة أسس رئيسة:

الأساس الأول: أن كلا من الدين الصحيح والحقائق الكونية داخل ضمن دائرة الحق، والحق لا يمكن أن يقع فيه التناقض.

الأساس الثاني: أن تحقق التعارض بين العلم الصحيح والنقل الصحيح مناقض للمقصد الأولي من الدين، فالله أرسل الرسل وأنزل الكتب لهداية الناس وإصلاح حالهم، فكيف يخاطبهم بما يتناقض مع واقعهم الذي يدركونه بالعلم اليقيني؟!

الأساس الثالث: أن الله سبحانه وتعالى أمر بالنظر في الكون والتأمل فيه، فلو كان الدين المنزل يتناقض مع الحقائق الكونية فكيف يأمر الله بالنظر فيها؟!

أليس في ذلك دعوة مباشرة إلى كشف مافي الدين من خلل لو كان مناقضا للواقع؟!!

الأحوال التي يمكن للعقل أن يفرضها في العلاقة بين الدين والعلم التجريبي:

الحال الأول: أن يقع التعارض بين العلم القطعي والدين القطعي، وهذا أمر مستحيل.

الحال الثاني: أن يقع التعارض بين العلم القطعي والدين الظني، في هذه الحالة يقدم العلم القطعي، لكونه أقوى في الثبوت والدلالة.

الحال الثالث: أن يقع التعارض بين الدين القطعي والعلم الظني، في هذه الحالة يقدم الدين القطعي، لكون أقوى في الثبوت والدلالة.

الحال الرابع: أن يقع التعارض بين الدين لظني والعلم الظني، في هذه الحالة يبحث عن المرجحات، ويقدم الدليل الذي قويت مرجحاته.

هذا يدل على أن التعارض بين الدين والعلم لا يكون أمرا متحققا يعاب به الدين إلا بشرطين لا بد من توفرهما معا:

الأول: أن يكون الدين قطعيا في ثبوته ودلالته.

الثاني: أن يكون العلم قطعيا في ثبوته ودلالته.

فإذا انتفى أحد هذين الشرطين، فإن التعارض حينئذ لا يكون معيبا.

الأصل السابع: يمتنع وقوع التعارض بين الدين الصحيح والعدل:

المراد بالعدل: هو إعطاء كل ذي حق حقه، سواء اقتضى المساواة أو لا،

والعادل هو الذي يعطي كل ذي حق حقه، ولا يظلم عنده أحد، وليس هو الذي يساوي بين الناس.

فالمعنى المعتبر في العدل هو أن يستوفي كل أحد حقه سواء اقتضى ذلك أن يتساوى مع غيره أو لا.

الفرق بين العدل والمساواة:

العدل قيمة مطلقة لا تقبل التخصيص ولا التقييد، فكل عدل محمود،

أما المساواة فليست قيمة مطلقة، فليس كل مساواة محمودة،

فالعدل من صفات الله الجليلة، فهو سبحانه موصوف بالعدل في أفعاله.

وقد نفى الله عن نفسه الظلم في مواطن عديدة من القرآن }ذلك بما قدمت أيديكم وأن الله ليس بظلام للعبيد {

وذكر سبحانه أنه أرسل الرسل ليقيموا للناس بالقسط والعدل، }لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط{

فهذه الدلائل كلها تدل على أن هناك تلازما ضروريا بين الدين الصحيح والعدل.

وكل أمر ظهر فيه التناقض بين الدين والعدل، فلا بد أن يكون التناقض ظاهريا وليس حقيقيا، فإما أن يكون ما نسب إلى الدين غير صحيح، أو ما نسب إلى العدل غير صحيح.